

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة .

شكلة الدراسة .

أهداف الدراسة .

أهمية الدراسة .

منهج الدراسة وأسلوبها .

مصطلحات الدراسة .

خط الدراسة .

الإطار العام للدراسة

مقدمة :

منذ الحرب العالمية الثانية وقضية التنمية مطروحة وبصورة قوية في معظم الأحيان على الساحتين الأكademية والسياسية، حيث مثلت التنمية طموحاً دائماً يراود صانعى السياسة، ويحاولون تحقيقه عبر خطط زمنية ومشروعات تحديثية.

فأهم ما يتصف به العالم اليوم التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والسياسي العميق بين الدول التي حققت تقدماً اقتصادياً ملحوظاً والدول التي تسعى جاهدة للبحث عن مكانتها في هذا العالم، تلك الدول التي أطلق عليها الدول النامية أو المختلفة، وهي دول العالم الثالث، حيث تسعى هذه الدول إلى تحقيق حياة أفضل لمواطنيها من خلال تنمية مواردها البشرية والمادية بعد أن عانت فترة طويلة من استنزاف اقتصادي وقهر سياسي وتخلف اجتماعي ترك بصمات واضحة على كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الدول.

ولهذا وجدت البلد النامية نفسها مدفوعة إلى ضرورة تنمية مجتمعاتها بصورة حقيقة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً وبشرياً، وكان لابد من التركيز على الإنسان الذي يمثل وسيلة التنمية وغايتها في آن واحد، فرسم أي خطة للتنمية يجب أن تبدأ بتنمية الإنسان باعتبار أن الإنسان هو الذي يقوم بالتنمية، وهو الذي ترتد إليه هذه العملية في سلع وخدمات^(١).

فتعد التنمية من أصعب المشكلات العالمية في النصف الثاني من القرن العشرين وتزداد أهمية هذا الموضوع بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث - مصر - التي أصبحت تعتمد على التنمية الشاملة كأساس لدفع مجتمعها نحو الأخذ بأساليب التقدم والتحديث والإصلاح.

ولذا أسرعت مصر إلى رفع شعار التنمية، تحدوها الرغبة في اللحاق بركب التقدم والتطور المتتسارع في العالم، خاصة أن إمكانيات مصر البشرية ومعطياتها الحضارية والتاريخية تمدها بالطاقة الضرورية للدفع بعملية التنمية إلى آفاق أرحب.

(١) فؤاد بسيونى متولى : التربية ومشكلات التنمية البيروقراطية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ٣٧.

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

فقد تعددت مفاهيم التنمية المجتمعية الشاملة، فهناك من تناولها من حيث موضوعها فركز على الجانب الاقتصادي، وركز ثانٍ على الجانب الاجتماعي، في حين ركز ثالث على الجانب البشري، كما أن هناك اتجاهات أخرى نظرت إلى التنمية من زاوية الآثار المترتبة عليها، هكذا تعددت المدارس الفكرية في النظر إلى التنمية ومفهومها.

ولكن على الرغم من هذه الاختلافات وتلك الاتجاهات، فإنها جميعها تؤكد على شمولية التنمية وتكامل أبعادها وجوانبها، إلا أن كل اتجاه يعطى أولوية وأسبقية لبعد أو جانب محدد عن الجوانب والأبعاد الأخرى للتنمية.

ولتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة، هناك متطلبات يجب توافرها؛ لتكون بمثابة أسس داعمة لتحقيق هذه التنمية ومبادئ تعتمد عليها برامج ومشروعات التنمية المجتمعية الشاملة. وتتنوع هذه المتطلبات ما بين متطلبات اجتماعية وأخرى اقتصادية وثالثة علمية وتربيوية^(١).

ولما كان التعليم العالي والجامعي هو الرصيد الاستراتيجي لحركة التنمية في المجتمع وتوجيهه فعالياته، والمدخل الرئيسي للوفاء باحتياجات التنمية الذاتية المستقلة؛ تبعاً لكون الهوية الحضارية لأى مجتمع من المجتمعات تبني على أساس الزيادة في هذا الرصيد الاستراتيجي وحسن توظيفه على المستوى المأمول، نظر إلى الجامعة باعتبارها قاطرة التنمية المجتمعية الشاملة، فعملت على تحسين نوعية الحياة للإنسان مادياً ومعنوياً،

(١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

- فؤاد حسين حسن : المنطقات النظرية للتنمية الاجتماعية، في طاعت، مصطفى السروجي وآخرين: التنمية الاجتماعية المثال والواقع، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، ٢٠٠١، ص ص ٦٤ - ٦٥ .

- عبد المنعم بدر : في مؤشرات التنمية (مقاييس التخلف والتقدم)، في عبد الهادى الجوهرى وآخرين: دراسات فى التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ص ٢١-٢٠ .

- Ana Maria Esteves, & Frank Vanclay : "Social Development Needs Analysis as A tool for SIA to Guide Corporate-Community Investment : Applications in the Minerals Industry.", *Environmental Impact Assessment Review*, 29, 2009, PP 137 :145.
- Samuel Fricker, et. al : "Goal - Oriented Requirements Communication in New Product Development.", *International Workshop on Software Product Management.*, vol., 2008, PP : 27 : 43.

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

وتوفير شروط ومقومات حياته الكريمة، بما يمكنه من تحمل أعباء التنمية المستقلة وبما يتتيح له فرص العطاء الوافر لمجتمعه حتى يضمن له الارتفاع العالى بثمرات التنمية. فالجامعة تسعى نحو تربية روح المسؤولية الاجتماعية والمهنية باعتبارها واجباً عاماً^(١).

كما تعد الجامعة ركيزة من ركائز التنمية المجتمعية، حيث تقوم بتحقيق هذه الأهداف من خلال أدوارها المختلفة التي تعد بمثابة وسائل لتلبية متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة، ومنها دورها فى إعداد القوى البشرية المدربة، ودورها فى إنتاج المعرفة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتحقيق ذلك يكون من خلال وظائفها الأساسية (التدريس - البحث العلمي - خدمة المجتمع).

ولكن بالرغم من هذه المكانة وتلك الأهمية إلا أن واقع التعليم الجامعى المصرى يشوبه الكثير من أوجه القصور والضعف فى مختلف عناصر المنظومة الجامعية وهذا ما أكدته كثير من الدراسات السابقة، فى السنوات العشرة الأخيرة من القرن العشرين، والعشر سنوات الأولى من القرن الحادى والعشرين.

ويتضح ذلك من دراسة **أحمد فكرى (١٩٩٠)**^(٢) والتى توصلت إلى وجود سلبيات فى نظام الدراسة فى التعليم الجامعى المصرى مثل نظام العام الدراسي الكامل ونظام الفصلين الدراسيين؛ وعدم كفاية شروط القبول الحالية وعدم مناسبتها للمفاضلة بين الطالب عند الالتحاق بالجامعات.

كما توصلت دراسة **محمد طه حنفى (١٩٩٠)**^(٣) إلى أن سبب هجرة الكفاءات العلمية خارج الوطن ترجع إلى ندرة فرص التعليم العلمي الجيد بالجامعات؛ وذلك نتيجة أن حجم ما يرصد من أموال وإمكانيات ضئيل للغاية، فعلى الرغم مما يقال عن وجود نمو سنوى فى الميزانيات المرصودة للبحث العلمي فى الجامعات، فإن هذا النمو يعتبر ضئيلاً للغاية، وخاصة إذا ما قيس بالزيادة الرهيبة فى الأسعار، الأمر الذى أدى إلى ضعف قدرة

(١) حسن شحاته : **مداخل إلى تعليم المستقبل فى الوطن العربى، آفاق تربوية متعددة**، تقديم حامد عمار، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٤٧ .

(٢) **أحمد يونس فكرى : تطوير التعليم الجامعى فى مصر فى ضوء بعض الاتجاهات العالمية**، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الأزهر، ١٩٩٠ .

(٣) **محمد طه حنفى : بعض مشكلات التعليم العالى ودورها فى هجرة الكفاءات العلمية دراسة مقارنة فى مصر والسودان والعراق**، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٠ .

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

التعليم الجامعى المصرى على مسيرة المتغيرات المجتمعية المختلفة، ووجود خلل فى أدائه وظائفه الأساسية ورسالته التى ينتظرها المجتمع .

كما أكدت دراسة نصر الدين شهاب (١٩٩٤)^(١) ضعف تمويل بعض المراكز وخاصة المراكز البحثية، حيث شكلت المعونات الأجنبية مخرجاً لحل القصور فى الإمكانيات المادية والفنية، فأدت الولايات المتحدة الأمريكية فى مقدمة الدول الأجنبية التى تقدم معونات أجنبية للتعليم والجامعات فى مصر .

كما كان من أهم النتائج التى توصلت إليها دراسة محمود الشال (١٩٩٤)^(٢) أن الامتحانات النهائية لها عدة عيوب أهمها عدم الدقة فى تحديد المستوى العلمى للطلاب، واعتمادها على الأسئلة المقالية .

كما توصلت دراسة أنور بيومى (١٩٩٥)^(٣) إلى وجود اختلال قائم بين مخرجات النظام التعليمى واحتياجات سوق العمل، ووجود ضعف واضح فى معدلات إنتاجية العنصر البشرى، مع وجود فائض فى خريجى نظام التعليم الجامعى فى بعض التخصصات مقارنة بوجود عجز فى بعض التخصصات الأخرى .

وينتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة أنور إبراهيم (١٩٩٦)^(٤) حيث أكدت أن التعليم الجامعى المصرى لا يؤهل الشباب الجامعى تأهيلًا جيداً لسوق العمل فى المجتمع المصرى، مع وجود ضعف فى كفاءة إنتاجية مخرجات التعليم الجامعى من الشباب فى الأعمال التى يلتحقون بها، كما أن الأداء التعليمى داخل الجامعات المصرية عاجز عن تلبية الحاجات العلمية للشباب والمجتمع بالقدر الكافى .

(١) نصر الدين عبد الرافع شهاب : مجهودات تطوير التعليم الجامعى فى مصر منذ ١٩٧٢-١٩٩٠، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة حلوان، ١٩٩٤ .

(٢) محمود مصطفى الشال : تطوير التعليم الجامعى المصرى فى ضوء المتغيرات المجتمعية، دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٤ .

(٣) أنور بيومى مصطفى أبو الخير : استراتيجية مقتضبة للبرامج التحويلية والتجديدية لخريجى التعليم العالى فى ضوء احتياجات التنمية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٥ .

(٤) أنور إبراهيم عبد الحافظ سعادة : مشكلات التعليم الجامعى وأثارها على الشباب دراسة ميدانية فى جامعة أسيوط، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة جنوب الوادى، ١٩٩٦ .

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

ويرجع ذلك من وجهة نظر نصر الدين شهاب (١٩٩٩)^(١) إلى طبيعة سياسة قبول الطلاب، حيث انعكست هذه السياسة على الأداء الجامعي في ضوء المتغيرات المجتمعية في مصر، مما أدى إلى ضعف التوازن بين برامج التعليم واحتياجات الاقتصاد القومي من القوى العاملة، ووجود فائض من الخريجين في بعض التخصصات مقابل عجز في بعض التخصصات الأخرى، إضافة إلى زيادة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على الدولة بزيادة الطلب على العمل، وظهور بعض أنواع البطالة الظاهرة والمقنعة؛ نتيجة الزيادة في أعداد الخريجين من التخصصات غير المطلوبة.

ولهذا اهتمت دراسة محمد سكران (١٩٩٩)^(٢) بمراجعة وظائف الجامعة المصرية والبحث عن صيغة معاصرة لهذه الوظائف؛ حتى تستطيع الوفاء بمتطلبات العصر، ومواجهة تحديات المستقبل، كما طرحت بعض التصورات التي قد تؤدي في وضع صياغة معاصرة لوظائف الجامعة المصرية، حتى يمكن أن تؤدي رسالتها ومهامها بما يتاسب والدور والهدف المنوط بها. فكان من أبرز النتائج التي توصلت إليها وجود خلل في وظائف الجامعة الحالية، وتناقضات وتباطئ وأخطار تهدد كل المحاولات التي تبذل في عمليات التنمية؛ نتيجة للتحديات السكانية والبيئية، ووجود أزمة ثقافية تواجهه القيم العربية الأصيلة، وبالتالي فهي تهدد النسق الجامعي.

كما أثبتت دراسة يوسف سيد محمود (١٩٩٩)^(٣) أن الجامعات المصرية لا تعانى من تعدد الفلسفات التي تعمل وفقاً لها، بقدر ما تعانى من الغموض الفلسفى، فالجامعات المصرية لا تعانى من صراع الأدوار، بل تتمثل أزمتها التي تعيشها الآن فى أنها تركز على دور واحد وهو الدور التعليمى، الأمر الذى رسم فكره جامعة الحرم المغلق.

(١) نصر الدين عبد الرافع شهاب : مسارات مقتربة لقبول الطلاب كمدخل لتطوير الأداء الجامعى، ورقة عمل في مؤتمر تطوير التعليم الجامعى رؤية لجامعة المستقبل ٢٤-٢٢ مايو ١٩٩٩، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص ص ١ : ٩.

(٢) محمد محمد سكران: نحو رؤية معاصرة لوظائف الجامعة المصرية على ضوء تحديات المستقبل، ورقة عمل في مؤتمر تطوير التعليم الجامعى رؤية لجامعة المستقبل، مرجع سابق، ص ص ٦٠ : ٧٣.

(٣) يوسف سيد محمود : أبعاد أزمة التعليم الجامعى، دراسة تحليلية، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعى رؤية لجامعة المستقبل، مرجع سابق، ص ص ١٠ : ٣٤.

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

فى حين توصلت دراسة أسامة حسين (١) إلى أن هناك مواطن ضعف وسلبيات فى منظومة التعليم الجامعى المصرى كان من أهمها : عدم وجود فلسفه عامة أو استراتيجية مستقبلية محددة، وعدم توافق خصائص ومهارات المنظومة مع متطلبات سوق العمل المتغيرة والمتطورة، وتقادم النظم وهبوط المستوى المعرفي، وبطء عملية التطوير فى سياق البرامج والمناهج وطرق التدريس وإدارة مؤسسات التعليم العالى، وتضارب وظائف مؤسسات التعليم العالى المختلفة وازدواجيتها، وعدم وجود تصور واضح للتعامل معها أو فيما بينها، ومحدوبيه مصادر التمويل الحكومية من ميزانية الدولة، وغياب معايير تقييم أداء دور الجامعات؛ ضماناً للجودة الشاملة .

وبالنظر إلى دراسة رشا شرف (٢) التي هدفت إلى وضع استراتيجية لتطوير التعليم الجامعى فى مصر فى ضوء بعض الخبرات المعاصرة فى مجال التعليم الجامعى وتطويره فى دولتى الصين والولايات المتحدة، يتبين أن أهم نتيجة توصلت إليها هو غياب فلسفه للإصلاح والتطوير فى التعليم الجامعى المصرى؛ تبعاً لغياب النظرة المنظومية؛ ولهذا فقد أوصت بضرورة تبني فلسفه جديدة للتعليم فى مصر، تقوم على تأكيد دور الجامعة فى قيادة التطوير والتنمية وفى تنمية العلم وإنتاج المعرفة ودعم ارتباطها بالبيئة والمجتمع .

فى حين أكدت دراسة يوسف محمود (٣) على أن نمط التنمية المتبعة لم يسمح للجامعات بالشراكة فى كثير من المشروعات القومية المهمة التى كان يمكن للجامعات من خلالها أن تطور من تخصصاتها، وتغير من تفافة حرمها . ومن أهم العوامل التى حالت دون ذلك أن المؤشرات عن نمط التنمية القائم على سياسة الافتتاح تؤكد على ضعف قدرة هذا النمط على تحريك العلاقة الساكنة بين الجامعات والمجتمع،

(١) أسامة حسين إبراهيم باهى : المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية على التعليم الجامعى فى مصر خلال النصف الثانى من القرن العشرين بحث مرجعى، مجلة التربية جامعة الأزهر، كلية التربية، ع ١٠٣، أكتوبر ٢٠٠١ ، ص ص ٣ : ٥٢ .

(٢) رشا سعد شرف : استراتيجية مقتضبة لتطوير التعليم الجامعى فى مصر، دراسة مستقبلية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة حلوان، ٢٠٠٢ .

(٣) يوسف سيد محمود : التحالفات والشراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية مدخل لتطوير التعليم الجامعى، المؤتمر القومى السنوى العاشر (العربى الثانى) لمركز تطوير التعليم الجامعى، جامعة المستقبل فى الوطن العربى، ٢٧-٢٨ ديسمبر ٢٠٠٣ ، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣ . ص ص ١٩١ : ١٦٥ .

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

فكثير من المشاريع الإنتاجية والصناعية في المجتمع هي وكالات لشركات كبرى، حيث تتولى هذه الشركات تطوير التكنولوجيا وتحكم فيها، وحتى الشركات التي حاولت أن تشارك في ابتكار أساليب وأدوات التكنولوجيا نجدها قد اعتمدت على خبرة الخارج أكثر من اعتمادها على المؤسسات العلمية في الداخل، وحاجتها في ذلك أن الجامعات المصرية ليس لديها ما تقدمه في هذه المجالات.

كما توصلت دراسة السيد محمد ناس (١) إلى أن سياسات التكيف الهيكلى أدت إلى اتباع سياسات انكمashية استتبعها تحجيم فرص العمالة أمام الخريجين، وتعريف الأسر المصرية للعديد من المشكلات المرتبطة ببطالة أبنائهم، وعدم وجود فرص عمل ملائمة لهم؛ مما يدفعهم للاستسلام لأى نوع من العمل وممارسة أنشطة القاع فى إطار ما يعرف بالعمالة غير المنتظمة، كما أن تكلفة طالب التعليم الجامعى فى مصر أدنى من تكلفة الطالب الأردنى والتونسى رغم الزيادات فى اعتمادات الجامعات ووزارة التعليم العالى خلال عقد التسعينيات.

ولذلك يقف الطالب الجامعى فى مفترق الطرق إزاء المتغيرات الثقافية والسموات المفتوحة، التى يتبعن على الجامعات مواجهتها من خلال توضيح الرؤى إزاء هذه المتغيرات، كما أن تدخل الدولة أو عدم تدخلها فى مجال تحقيق التطوير والإصلاح المنشود بالجامعات عملية يحكمها قدرة الدولة على تحقيق متطلبات إصلاح الجامعات، وأن هناك شبه إجماع على أن الدولة أضحت عاجزة عن تحقيق هذه المتطلبات، وأنه آن الأوان للحد من الاعتماد المطلق على الدولة فى تحقيق الإصلاح المنشود (٢) .

وهناك من الدراسات (٣) ما تناول واقع التعليم الجامعى وافتقاره للبنية التحتية الالزامية لتطويره، وعدم ارتباطه بالحياة وعالم الإنتاج، وضعف المستوى الأكاديمى

(١) السيد محمد ناس : التكيف الهيكلى والتعليم العالى دراسة لواقع مصر فى ضوء الخبرة الدولية، فى سعيد طه والسيد محمد ناس : قضايا فى التعليم العالى والجامعى، دراسات تربوية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ٧٧ - ١٦٦ .

(٢) السيد محمد ناس : الجامعة والعلمة الطالب الجامعى بين الإقليمية والعالمية، فى سعيد طه والسيد محمد ناس : قضايا فى التعليم العالى والجامعى، مرجع سابق، ص ص ٢٤٣ - ٣٠٠ .

(٣) السيد محمد ناس : تمويل التعليم العالى دراسة مقارنة بين مصر واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، فى سعيد طه والسيد محمد ناس : قضايا فى التعليم العالى والجامعى، مرجع سابق، ص ص ١٦٧ - ٢٤٢ .

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

للخريجين وبطالتهم، هذا فضلاً عن مشكلات التمويل وما ينبع عنها من ضعف المرتبات، وعدم توافر المعامل والأجهزة الحديثة، وانخفاض الإنفاق على البحث العلمي.

يضاف إلى ذلك ما وضحه محمد على نصر (٢٠٠٤)^(١) من قصور فلسفية التعليم الجامعي عن تحقيق جودة هذا النوع من التعليم، وقصور التعليم الجامعي عن مواجهة تحديات العصر ومتغيراته التي يتمثل بعضها في تعدد مصادر المعرفة وثورة الاتصالات والمعلومات، وعدم الاهتمام بوضع معايير إقليمية ومستويات عالمية ينبغي توفيرها لخريجي هذا التعليم.

ويتفق ذلك مع ما أشار إليه كل من عصام عز العرب (٢٠٠٥) وناهد شاذلي (٢٠٠٥)^(٢) مؤكدين على عدم قدرة التعليم الجامعي المصري على مواجهة التحديات العالمية المعاصرة، وجمود الخطط والبرامج الدراسية وعدم ملائمتها للتطور العلمي، ووجود اختلال بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل، وقلة تعاون الجامعات مع رجال الأعمال في تحديد مواصفات العمالة الازمة، وافتراض معظم الجامعات بأعداد كبيرة من الطلاب؛ مما يؤثر سلباً على مخرجات العملية التعليمية، كما يؤدي إلى عدم الوفاء بمتطلبات سوق العمل حسب مواصفات الجودة المطلوبة، مما يؤثر سلباً على التنمية المجتمعية الشاملة والمحافظة على استدامتها.

ومن ثم لا يمكن للأحوال والأوضاع الراهنة لمستوى خريجي الجامعات المصرية أن تقود المجتمع نحو تحقيق أهدافه التنموية، وبناء مجتمع معرفى متقدم؛ نظراً لضعف المدخلات التعليمية، وسوء حالة الأبنية والتجهيزات العلمية، وضعف الجهاز الإداري، وعدم مواهمة النظام الجامعي والبرامج الدراسية لروح العصر، بالإضافة إلى

(١) محمد على نصر : رؤى مستقبلية وتجارب إقليمية وعالمية لتطوير وتحديث التعليم العالي العربي في ضوء متطلبات العصر، المؤتمر القومي السنوي الحادى عشر (العربي الثالث) لمركز تطوير التعليم الجامعي، التعليم الجامعي المصري آفاق الإصلاح والتطوير ١٨-١٩ ديسمبر ٢٠٠٤ ، جامعة عين شمس، بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية، الجزء الأول، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤ ، ص ص ٤٨١-٤٥٢.

(٢) عصام عز العرب عبد الله : مستقبل التعليم الجامعي المصري في ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة طنطا، ٢٠٠٥ .
- ناهد الشاذلي : التعليم العالي وتنمية متطلبات التنمية المستدامة، مجلة التربية والتنمية، ع ٣٢، السنة الثالثة عشر، المكتب الاستشاري للخدمات التربوية، القاهرة، مارس ٢٠٠٥ ، ص ص ٥٩-١١٤ .

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

غياب الرؤية الشاملة والنظرة الاستراتيجية لدور التعليم العالي والجامعي في مستقبل التنمية واستثمار الموارد القومية، وكذلك محدودية فرص التعامل مع العلوم الحديثة والمستقبلية وتطبيقاتها في الجامعات المصرية^(١).

كما أشارت دراسة محمد عبد الحكيم هلال (٢٠٠٦)^(٢) إلى أن حكم أعضاء هيئة التدريس على المستوى العلمي لطلابهم يتم بـعدم الدقة؛ وذلك بسبب صعوبة المتابعة المستمرة لكل الطلاب، وتركيز عضو هيئة التدريس على تقويم نواتج الفكر لطلابه بصورة أكبر من تركيزه على أساليب التفكير، كما أن إجراءات تقويم الطلاب بالكلية في ظل نظام الفصلين الدراسيين لها آثار سلبية على العملية التعليمية؛ حيث إنها تستغرق وقتاً طويلاً من كل فصل دراسي على حساب الوقت المخصص للتدريس.

غياب استقلال الجامعة جعلها امتداداً للمرحلة الثانوية في جوانبها السلبية، كما أن التوسع في إنشاء الجامعات وزيادة أعدادها كان توسيعاً أفقياً جاء على حساب التوسيع الرأسي؛ مما كان له أسوأ الأثر على تنمية إمكانيات الجامعات القائمة، بالإضافة إلى فقد الحرية الأكademية^(٣).

وبالإضافة إلى ذلك فقد أكدت دراسة دعاء جوهر (٢٠٠٨)^(٤) جمود اللوائح والقوانين التي تحكم أداء عضو هيئة التدريس وتطويره، وشكلية البرامج التدريبية المقدمة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وافتقار محتواها لكثير من الاتجاهات الحديثة المرتبطة بتطوير أدائهم في مجتمع المعرفة، وغياب الآليات الازمة لبناء وتحديث قاعدة المعرفة التنظيمية للجامعة، وندرة الموارد المالية الازمة لإجراء البحوث التطبيقية التي يشارك

(١) صفيحة أحمد وهبة صالح : تحليل القدرة التنافسية للجامعات المصرية باستخدام مصفوفة Swot، مؤتمر القدرة التنافسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي المصرية والعربية في إطار اتفاقيات تحرير التجارة في الخدمات خلال الفترة ٩-٧ مايو ٢٠٠٦، جامعة حلوان بالتعاون مع مركز بحوث التجارة الخارجية، جامعة حلوان، ٢٠٠٦، ص ص ٢٧٧ - ٢٩٧.

(٢) محمد عبد الحكيم هلال : نظام تقويم أداء الطالب في كلية التربية بدمياط جامعة الإسكندرية دراسة تقويمية، رسالة ماجستير، كلية التربية بدمياط، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٦.

(٣) محمد عبد الرؤوف على : دراسة تقويمية للحرية الأكademية في الجامعات المصرية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧.

(٤) دعاء محمود عبد الفتاح جوهر : تصور مقترن بتطوير أداء عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء مدخل إدارة المعرفة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨.

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

فيها عضو هيئة التدريس؛ مما يعوق عملية نشر وتطبيق معرفته وخبراته بفاعلية في خدمة مجتمعه، الأمر الذي جعل التعليم الجامعي لا يفي بمتطلبات التنمية المجتمعية الشاملة .

وقد أدت كل هذه السلبيات إلى عدم وفاء التعليم الجامعي بمتطلبات التنمية المجتمعية الشاملة، وابتعاد التعليم الجامعي عن سباق المنافسة العالمية لانتاج المعرفة، وضعف مستوى الجودة فيه ووجود فجوة بين مخرجاته وبين متطلبات سوق العمل ومتطلبات تنمية مجتمعه. وهذا ما أكدته محمد ريان وأحمد عبد العظيم (٢٠٠٩) .

مثل هذا الواقع أدى إلى غياب الجامعات المصرية عن التصنيفات العالمية لترتيب الجامعات، واحتلال الجامعات المصرية لمراتب متأخرة على مستوى القارة الإفريقية، وتفوق جامعات جنوب إفريقيا وتتنزانيا وناميبيا وغيرها عليها (٢). أما على المستوى الإفريقي المحلي، فقد حصلت ٨ جامعات من جنوب إفريقيا على ثمانى المراكز الأولى إفريقياً، في حين احتلت جامعة حلوان المركز ٨٥ إفريقياً (٣) .

وانطلاقاً من الوضع الحالى للتعليم الجامعى المصرى، وحالة التحول الذى يعيشها العالم بصفة عامة والمجتمع المصرى بصفة خاصة، من حيث التحولات الكبرى فى السياسات الاقتصادية والثقافية والتعليمية، فإن إصلاح التعليم الجامعى المصرى لم يعد مجرد اختيار، وإنما أصبح قضية ضرورية ملحة، تفرضها متغيرات الحاضر والمستقبل، وأزمة الواقع الحالى، ومتطلبات التنمية المجتمعية .

(١) محمد ريان وأحمد عبد العظيم : تفعيل دور التعليم العالى لتنمية متطلبات التنمية الشاملة فى العالم الإسلامى، مؤتمر التعليم فى العالم الإسلامى المؤتوف والمختلف ٣١ يناير - ١ فبراير ، ٢٠٠٩ ، المؤتمر العلمى السنوى السابع عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٩ ، ص ص ٥٥٩ : ٦٠٣ .

(2) Academic Ranking of World Universities 2010, Available at www.arwu.org/ARWU2010.

(٣) نسرين أحمد عباس : معايير التقييم الدولى للجامعات المصرية، مؤتمر القدرة التنافسية للجامعات ومؤسسات التعليم العالى والبحث العلمى المصرى والعربى فى إطار اتفاقيات تحرير التجارة فى الخدمات، مرجع سابق، ص ص ١١٤ : ٢٠٥ .

ولهذا فقد طرحت العديد من المبادرات لإصلاح التعليم الجامعي المصري، كان من بينها المؤتمر القومي لتطوير التعليم العالي ٢٠٠٠، الذي انتهى برسم استراتيجية لتطوير التعليم الجامعي المصري، تضمنت خمسة وعشرين مشروعًا لإصلاح منظومة التعليم الجامعي. واستقر الأمر على تنفيذ ستة مشروعات هي (مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICTP ، مشروع تطوير الكليات التكنولوجية المصرية ETCP، مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات FLDP ، مشروع تطوير كليات التربية FOEP، مشروع صندوق تطوير التعليم العالي HEEPF، مشروع توكيد الجودة والاعتماد QAAP)، وذلك على ثلاثة مراحل تتفق كل مرحلة مع الخطة الخمسية للدولة اعتباراً من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٧^(١).

ولم يتوقف الأمر على ذلك، فقد ظهرت مبادرات أخرى ذات خلفية سياسية واقتصادية على كافة الأصعدة محلياً ودولياً، ساعد على ظهورها السياقات والتحولات والظروف العالمية المحيطة بالمجتمع المصري. فبالنسبة إلى المبادرات المحلية، فقد كان آخرها مؤتمر "قضايا الإصلاح العربي الرؤية والتنفيذ" في الفترة من ١٤-١٢ مارس ٢٠٠٤ في مكتبة الإسكندرية، حيث صدرت وثيقة الإسكندرية التي تعمل وفقاً لقائمة أولويات محددة تتمثل في الإصلاح السياسي، والإصلاح الاقتصادي، والإصلاح الاجتماعي، والإصلاح الثقافي، وآليات المتابعة مع المجتمع المدني^(٢)، وتضمنت في مجال الإصلاح الاجتماعي الاهتمام بالتعليم وتطويره، واكتساب ونشر وإنتاج المعرفة، وتطوير المؤسسات التعليمية.

أما المبادرات الدولية الخارجية فقد كانت كثيرة ومتعددة، إلا أنها ظهرت على الساحة العربية بصورة كبيرة ومؤثرة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وكانت منها مبادرة كولن باول ٢٠٠٢، ثم مشروع الشرق الأوسط الكبير ٢٠٠٤.

ورغم أن مبادرة كولن باول وزير خارجية أمريكا الأسبق، وكذلك مشروع الشرق الأوسط الكبير (٢٠٠٤) لم يتتوالا بشكل مباشر إصلاح التعليم الجامعي، لكنها

(١) وزارة التعليم العالي : مشروع الخطة الاستراتيجية لتطوير منظومة التعليم العالي، ورقة عمل المؤتمر القومي للتعليم العالي ١٣-١٤ فبراير ٢٠٠٠، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٠، ص ٣٧

(٢) أحمد يوسف القرعاوي : دور المجتمع المدني في الإصلاح العربي، مجلة السياسة الدولية، ع ١٥٦، م ٣٩، السنة ٤٠، مؤسسة الأهرام، القاهرة، إبريل ٢٠٠٤، ص ص ٩٤ : ٩٧

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

تناولت بعض الجوانب المتعلقة بالتغيير التفافى وبناء مجتمع المعرفة وتوسيع الفرص الاقتصادية وتشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، وهى جمیعاً جوانب ترتبط وتتحقق من خلال التعليم بمراحله المختلفة، وخاصة التعليم الجامعى .

فقد انطلق مشروع الشرق الأوسط الكبير فى توسيع مطالبته بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي فى العالم العربى والإسلامى من خلال تقريرى التنمية البشرية العربية لعامى ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ اللذين شخسا موضع الأزمات فى المجتمعات العربية وعوامل التخلف فيها^(١)، حيث رأى أن هناك ثلاث نواص فى العالم العربى هى (الحرية ، المعرفة، تمكين المرأة)، ونص على أنها تهدى المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الثمانى^[٢] الأمر الذى جعله يقرر أن المنطقة العربية تقف فى مفترق الطرق، وأن البديل الوحيد لذلك هو الطريق إلى الإصلاح^(٢)، ورسم المشروع مرتكزات الإصلاح هذه فى ثلاثة محاور رئيسية ترتكز عليها خطة تغيير منطقة الشرق الأوسط الكبير وهى : (تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، توسيع الفرص الاقتصادية، بناء مجتمع معرفى)^(٣) .

ويرى المشروع فى إطار بناء المجتمع المعرفى أن الفجوة المعرفية فى المنطقة العربية ونزيف الأدمغة يشكلان تحدياً لآفاق التنمية فيها؛ لذلك فهو يدعو إلى القضاء على الأمية، ودعم التعليم وتحديثه بحيث يواكب التطورات التكنولوجية الحالية^(٤) .

وعلى الرغم من أهمية مبادرات الإصلاح هذه، فإن الأهم من ذلك هو مدى الاستفادة منها استثمارها الاستثمار الأمثل بما يتاسب مع متطلبات التنمية الشاملة، وبالطريقة التى تسهم فى إصلاح واقع التعليم الجامعى، وتساعده على التكيف والتعامل مع المتغيرات المجتمعية والعالمية المتعددة باستمرار ، وكذلك الاستفادة منها .

(١) خليل العناني : الشرق الأوسط الكبير، مجلة السياسة الدولية، ع ١٥٦، مرجع سابق، ص ٩٨ .

[٢] مجموعة الدول الثمانى تضم : أمريكا، إنجلترا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، روسيا، الصين، اليابان.

(٢) عبد الودود مكروم : المخزون الحضارى للشخصية المصرية فى مواجهة التحديات المعاصرة رؤية تربوية، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٠٠٤، ص ١٦٠ .

(٣) القمة العربية : نص مشروع الشرق الأوسط الكبير، دبي، الإمارات العربية ٢٠٠٤/٣/١ .

www.cnn/Arabic.com.

-سعيد اللاؤندي : الشرق الأوسط الكبير مؤامرة أمريكية ضد العرب، ط ٣، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ص ٢١٣ : ٢٢١ .

(٤) نص مشروع الشرق الأوسط الكبير المقدم من واشنطن فى قمة الدول الثمانى، وثائق دولية، مجلة السياسة الدولية، ع ١٥٦، مرجع سابق، ص ص ٢٩٧ : ٣٠١ .

مشكلة الدراسة :

فى ضوء التحليل السابق لواقع التعليم الجامعى المصرى، وبيان قصوره فى تحقيق متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة المختلفة، والمبادرات والمشاريع المطروحة لإصلاحه، سواء كانت مبادرات داخلية أو خارجية، يمكن بلورة التساؤل الرئيس للدراسة فيما يلى :

ما دور مبادرات إصلاح التعليم الجامعى المصرى فى تحقيق متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة؟

ويتفرع من هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية :

١. ما متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة؟
٢. ما مبررات إصلاح التعليم الجامعى المصرى؟
٣. ما أهم المبادرات الإصلاحية للتعليم الجامعى المصرى؟
٤. ما مدى تحقيق مبادرات الإصلاح ومشارييعه لمتطلبات التنمية المجتمعية الشاملة؟
٥. ما مدى تأثير مبادرات ومشاريع إصلاح التعليم الجامعى فى تحسين واقع التعليم الجامعى المصرى وتطويره؟
٦. كيف يمكن وضع سيناريو ابتكارى لإصلاح التعليم الجامعى المصرى فى ضوء متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة؟

أهداف الدراسة :

تتمثل الأهداف الرئيسية للدراسة فى :

- ١ - إبراز الدور المحورى للتعليم الجامعى المصرى بوصفه ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة .
- ٢ - تحليل واقع التعليم الجامعى المصرى، فى ضوء متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة والمتغيرات المجتمعية والعالمية .
- ٣ - التعرف على المبررات الحقيقة للمبادرات الإصلاحية للتعليم الجامعى المصرى .
- ٤ - تقييم مدى تحقيق المبادرات الإصلاحية لمتطلبات التنمية المجتمعية الشاملة .
- ٥ - تقييم أثر المبادرات والمشاريع الإصلاحية فى تحسين واقع التعليم الجامعى المصرى وتطويره .
- ٦ - رصد التداعيات الاجتماعية والتربوية لمبادرات الإصلاح .
- ٧ - وضع سيناريو ابتكارى لإصلاح التعليم الجامعى المصرى فى ضوء متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة .

أهمية الدراسة :

تأتى هذه الدراسة فى الوقت الذى يمر فيه المجتمع المصرى بتحولات جذرية على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، خاصة فى أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وأحداثها. وقد شهدت أروقة الجامعات المصرية - وما زالت - دعوات للتغيير انطلقت من المجتمع الجامعى (أساند وطلاباً) تطالب بتغيير مختلف جوانب منظومة التعليم الجامعى، حيث أصبح "الإصلاح" هو حديث الساعة، يطالب به الجميع ويتطلع إليه. ومن هنا تكتسب هذه الدراسة أهميتها من :

- تقييم ما تم تطبيقه من مبادرات ومشاريع إصلاحية، والوقوف على مدى قدرتها على تطوير واقع التعليم الجامعى المصرى وتحسينه، وتدعم دوره فى قيادة عملية التنمية المجتمعية الشاملة فى مصر .
- طرح بعض الرؤى والبدائل للإصلاح، ووضعها أمام المجتمع الجامعى ومتذوى القرار .

منهج الدراسة وأسلوبها :

تقضى طبيعة الدراسة استخدام المنهج الوصفي كأحد مناهج البحث العلمى، لكونه يهتم بجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالظاهرة، واستخلاص الدلالات والمعانى المختلفة التى تتطوى عليها البيانات والمعلومات، وإعطاء التفسير العلمى^(١) .

أى أنه يبحث فيما هو كائن فى حياة الإنسان أو المجتمع من ظواهر وأحداث مختلفة، ولا يقف عند حد وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وإنما يتعدى ذلك إلى التحليل والتفسير والمقارنة والتقويم للوصول إلى تعميمات ذات معنى يزداد بها التبصر بالظاهرة موضوع الدراسة^(٢) .

ومن ثم فإن هذا المنهج يعد من المناهج الملائمة لطبيعة وأهداف الدراسة؛ حيث يفيد فى رصد وتشخيص واقع التعليم الجامعى المصرى، وأهم متطلبات التنمية المجتمعية

(١) محمد عبد الطاهر الطيب وآخرون : *مناهج البحث فى العلوم التربوية والنفسية*، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٠٨ .

(٢) عزيز حنا داود، أنور حسين عبد الرحمن : *مناهج البحث فى العلوم السلوكية*، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٤١ .

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

الشاملة، ومبادرات إصلاح التعليم الجامعي المصري وتداعياتها على المجتمع وعلى التعليم الجامعي ذاته.

ويتم الاستعانة بأسلوب السيناريوهات - كأحد الأساليب المنهجية في مجال الدراسات المستقبلية الاستشرافية-؛ وذلك لما تقوم به من رسم خطوط عامة حول مستقبلات ممكنة أكثر من كونها عرضاً لمستقبل فعلى، فهي ليست تخمينات للمستقبل ولكنها وصف للمستقبل المحتمل ^(١).

فيتم بناء هذه السيناريوهات وفقاً لخطوات معينة، تتمثل في :

- ١ - وصف الواقع الراهن والاتجاهات العامة.
- ٢ - فهم ديناميكية النسق والقوى المحركة له.
- ٣ - تحديد السيناريوهات البديلة.
- ٤ - فرز السيناريوهات البديلة، و اختيار عدد محدود منها.
- ٥ - كتابة السيناريوهات البديلة، و اختيار عدد محدود منها.
- ٦ - تحليل مقارن للسيناريوهات ^(٢).

ولهذا فالسيناريوهات ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لمساعدة في اتخاذ قرارات استراتيجية أفضل، إذ يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في التحليل البيئي الخارجي، حيث تصف المستقبلات المحتملة التي قد تصادف المؤسسة، و تكشف الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ... وغيرها، كما يمكن أن توضح الفرص والتحديات التي تواجه المؤسسة ^(٣).

(١) أحمد محمود الزنفلي : فنيات التخطيط الاستراتيجي للتعليم، الندوة العلمية السابعة لقسم أصول التربية جامعة طنطا، التخطيط الاستراتيجي في التعليم العالي، الثلاثاء ١١ مايو ٢٠١٠، كلية التربية، جامعة طنطا، ص ٣٦٥ .

(٢) لمزيد من القاصيل عن خطوات بناء السيناريوهات يمكن الرجوع إلى :
- إبراهيم العيسوى : السيناريوهات، بحث عن مفهوم السيناريوهات وطرق بنائها في مشروع مصر ٢٠٢٠ أوراق مصر ٢٠٢٠، العدد ١، منتدى العالم الثالث، مكتبة الشرق الأوسط، القاهرة، يوليو ١٩٩٨، ص ص ٣٠ : ٥١ .
- محمد صبرى حافظ والسيد محمد البھيرى : تخطيط المؤسسات التعليمية، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص ١٨٦ : ١٩٠ .

(3) Morrison, Jamesl & Lan Wilson : Analyzing Environments and Developing Scenarios in Uncertaion Time, PP 8-9 Available At <http://horizon.unc.edu/Courses/Papers/JBChapter.htm>at 1-3-2011.

مصطلحات الدراسة :

مبادرات Initiatives

يمكن تعريفها على أنها أطروحة ومحاولة فكرية أو عملية لإدخال تعديلات وتحسينات على واقع ووضع معين بهدف الانتقال به إلى وضع آخر وفقاً للأهداف المنشودة .

ويقصد بمبادرات الإصلاح في هذه الدراسة : مجموعة المقترنات والمشاريع المحلية - ويمثلها مشروع ضمان الجودة والاعتماد ومشروع وثيقة الإسكندرية - ، والعالمية - ويمثلها مشروع الشرق الأوسط الكبير - التي تهدف إلى تطوير وإصلاح التعليم الجامعي المصري .

الإصلاح Reform

ينظر علماء الاجتماع إلى الإصلاح على أنه تحريك لأوضاع المجتمع القائمة ووتيرة مسيرتها إلى صورة مغيرة . وقد تحدث هذه الحركة بصورة جزئية كإصلاح أحد مكونات نظام التعليم، أو في قطاع معين من المجتمع كقطاع التعليم، كما قد يكون إصلاحاً شاملاً يمتد إلى معظم الجوانب المختلفة للمجتمع⁽¹⁾ .

كما يعرف الإصلاح على أنه : "عملية تطورية تتم على مراحل زمنية، وتحقق من خلال سياسات تراكمية متصلة وصولاً إلى التغيير المنشود"⁽²⁾ .

ويعرف أيضاً بأنه : "عملية تغيير في النظام التعليمي أو في جزء منه نحو الأحسن، وغالباً ما يتضمن هذا المصطلح معانٍ اقتصادية واجتماعية وسياسية"⁽³⁾ .

فى حين يعرفه حسن البيلوى بأنه: "ذلك التغيير الشامل فى بنية النظام التربوى القومى على المستوى الكبير، أو بعبارة أخرى يعنى تلك التعديلات الشاملة الأساسية فى

(1) محمد صبرى الحوت : إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغط الخارج، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٨ .

(2) Peter Cave : "Educational Reform in Japan in 1990, Individuality and Other Uncertainties.", **Comparative Education**, Vol. 37, No.2, 2001, P.170.

(3) Sally Tamlinson : **Education in a Post – Welfare Society**, Open university press, Backing ham, 2001, P. 46.

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

السياسة التعليمية التي تؤدي إلى تغيرات في المحتوى والفرص التعليمية والبنية الاجتماعية، أو في أي منهم، في نظام التعليم القومي في بلد ما^(١). كما يعرف أيضاً بأنه: "منظومة الإجراءات التربوية التي تهدف إلى إخراج النظام التربوي من أزمه إلى حالة جديدة من التوازن والتكامل، بما يضمن له استمرارية وتوازناً في أداء وظيفته بصورة منتظمة"^(٢).

متطلبات : Requirements

يقصد بالمتطلبات : "مجموعة المهارات والأنشطة الالزمة لتحقيق احتياجات معينة"^(٣)، بمعنى أن الاحتياجات رغبة يمكن تحقيقها عن طريق المتطلبات، فالاحتياجات غاية والمتطلبات وسيلة لتحقيق هذه الاحتياجات . ومن ثم فإن متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة : هي الموصفات الكمية والكيفية والشروط الواجب توافرها لتحقيق التنمية الشاملة بالمجتمع .

التنمية المجتمعية الشاملة :Comprehensive Societal Development

تعرف التنمية بأنها : "العملية المجتمعية الموجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي تكون قادرة على تنمية إنتاجية مدعومة ذاتياً؛ بحيث تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، وتكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية وسياسية، تكفل زيادة الارتباط بين كل من الجهد والإنتاجية، كما تستهدف توفير الاحتياجات الأساسية للفرد ضماناً حقيقياً لمشاركته، وتعزيز متطلبات أمنه في المدى الطويل".^(٤)

(١) حسن حسين البيلاوي : سوسيولوجية الإصلاح التربوي في العالم الثالث، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١٠.

(2) Valerie E – Lee & Julia B. Smith :**Restructuring High School for Quality and Excellence : What Works**, New York, Teacher College Press, 2001, P.57.

(٣) أحمد غنيمي مهناوى : دور الأندية النسائية في تلبية بعض متطلبات التعليم الوظيفي للمرأة الريفية، دراسة حالة في محافظة القليوبية، المؤتمر العلمي السنوي الرابع مستقبل التعليم في الوطن العربي بين الإقليمية والعالمية، في الفترة ٢٠-٢١ إبريل ١٩٩٦، الجزء الثالث، كلية التربية جامعة حلوان بالتعاون مع جامعة الدول العربية، ص ٣١.

(٤) Christian Lund: "Approaching Development, an Opinionated Review.", **Progress in Development Studies** 10, No1, 2010 , p25

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

كما يعرفها "أحمد جمعه حسانين" بأنها : "عملية شاملة تهدف إلى زيادة قدرة المجتمع الذاتية على إشباع حاجاته المادية والمعنوية والإبداعية لمواجهة مشكلاته، وحلها ذاتياً، للتخلص من التبعية وما يتربّع عليها".^(١)

ويتفق هذا مع ما يؤكد "عبد العزيز مختار" الذي يعرف التنمية المجتمعية الشاملة بأنها: "عملية رسم الأهداف الشاملة للمجتمع وفقاً للموارد المتاحة له مادية كانت أم بشرية؛ بغية الوصول إلى حجم معين من المتغيرات البنائية والوظيفية، يكون له أثره في وصول المجتمع إلى قدر معين من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية".^(٢)

كما يعرفها "نصر محمد عارف" بأنها "عملية مجتمعية عملية تهدف إلى إحداث تغيير شامل في مجتمع معين من خلال إحداث نقلة معينة في مختلف قطاعاته، ومن ثم فهي عملية تهدف إلى تحريك المجتمع، وتفعيله، ودفعه لأن يتقبل التغيير ويقوم به ويتحمل تكاليفه وأعباءه".^(٣)

خطة الدراسة :

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة، ويتناول مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها والمنهج المستخدم وأهم المصطلحات .

الفصل الثاني : التعليم الجامعي والتنمية المجتمعية الشاملة (المفهوم والمتطلبات)، ويدور حول مفهوم التنمية المجتمعية الشاملة، ومتطلبات التنمية المجتمعية ذات الأبعاد المختلفة، ودور التعليم الجامعي في تلبية متطلبات التنمية المجتمعية .

(١) أحمد جمعة حسانين: التربية وتنمية المجتمع، مجلة كلية التربية بأسيوط، ع ٨، م ١، يناير ١٩٩٢، ص ٣٨٣ .

(٢) عبد العزيز عبد الله مختار: **الخطيط لتنمية المجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ٨٩ - ٩٠ .

(٣) نصر محمد عارف: **التنمية من منظور متعدد، التحيز، العولمة، ما بعد الحادثة، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧**، ص ١٢٨ - ١٢٩ .

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

الفصل الثالث : التعليم الجامعى المصرى (الواقع والتحديات)، ويقوم بوصف وتحليل وظائف التعليم الجامعى المصرى، والواقع الحالى لعناصر المنظومة الجامعية، وأهم المتغيرات المجتمعية وتأثيرها على التعليم الجامعى المصرى.

الفصل الرابع : مبادرات إصلاح التعليم الجامعى المصرى، ويقوم بدراسة تحليلية وتقيمية لمشروع ضمان الجودة والاعتماد، باعتباره أحد المبادرات الإصلاحية للتعليم الجامعى المصرى، ويتبع أهم إنجازاته ومدى إسهامه فى إصلاح واقع التعليم الجامعى المصرى وتلبية متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة، ويعرض دراسة تحليلية لمشروع الشرق الأوسط الكبير كمبادرة خارجية للإصلاح بصفة عامة، ويرصد أهم تداعياتها المختلفة على المجتمع والتعليم الجامعى بصفة خاصة، ويحلل ويقيم وثيقة الإسكندرية كمبادرة داخلية محلية للإصلاح العربى، ويعرض أهم انعكاساتها وإنجازاتها وتأثيرها فى إصلاح التعليم المصرى وتلبية متطلبات تنمية المجتمع.

الفصل الخامس : سيناريوهات بديلة لإصلاح التعليم الجامعى المصرى، ويهدف إلى رسم سيناريوهات لمستقبل التعليم الجامعى المصرى وإصلاحه، الدور المنوط به فى تلبية متطلبات التنمية المجتمعية الشاملة.